



إلى
السيد وزير الدولة
والسيدة والسادة الوزراء والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: تطبيق المرسوم رقم 2.12.90 صادر في 8 جمادى الآخرة 1433 (30 أبريل 2012) يتعلق بالشهادات المطلوبة لولوج مختلف الدرجات المحدثة بموجب الأنظمة الأساسية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، صدر بالجريدة الرسمية عدد 6051 بتاريخ 28 ماي 2012 المرسوم رقم 2.12.90 يتعلق بالشهادات المطلوبة لولوج مختلف الدرجات المحدثة بموجب الأنظمة الأساسية، الذي يندرج في إطار جهود الحكومة الرامية إلى تبسيط المساطر الإدارية، ويروم إلى تسهيل الإجراءات على المترشحين لولوج الوظائف العمومية.

وقد تم بموجب المرسوم، المشار إليه أعلاه:

أولا: تحديد الشهادات التي يعتد بها لولوج مختلف الدرجات المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية الخاصة الجاري بها العمل، وهي كالتالي:

- 1- الشهادات الوطنية المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية الخاصة الجاري بها العمل؛
- 2- الشهادات الوطنية غير المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية الخاصة والمسلمة من طرف المؤسسات الجامعية، والمؤسسات غير التابعة للجامعة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، المحددة قائمتها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية؛
- 3- شهادات المسالك المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص، المعتمدة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، والمعترف بمعادلتها لإحدى الشهادات الوطنية، وفقا للمرسوم رقم 2.09.717 صادر في 30 من ربيع الأول 1431 (17 مارس 2010) بتطبيق المادتين 51 و52 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي؛



4- الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة، وفقا للمرسوم رقم 2.00.1018 صادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) بتطبيق القانون رقم 13.00 بمثابة النظام الأساسي للتكوين المهني الخاص؛

5- الشهادات الأجنبية المعترف بمعادلتها لإحدى الشهادات الوطنية المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية الخاصة الجاري بها العمل، بموجب قرارات للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية أو للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، طبقا للظهير الشريف رقم 1.59.072 صادر في 15 من محرم 1379 (21 يوليوز 1959) بتحديد اختصاصات وزارة التربية الوطنية في شأن الرتب الجامعية أو الإجازات أو الشهادات المدرسية، والمرسوم رقم 2.01.333 صادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) يتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي.

ثانيا: نسخ مقتضيات المرسوم رقم 2.04.23 صادر في 14 من ربيع الأول 1425 (4 ماي 2004) يتعلق بكيفيات تحديد الشهادات المطلوبة لولوج مختلف درجات وأطر الإدارات العمومية، الذي كان يشترط إصدار قرارات للسلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية في الموضوع.

وبناء عليه، فإن المسؤولين عن تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية والجماعات الترابية مدعوون إلى التقيد بتطبيق مقتضيات المرسوم سالف الذكر، إذ يتعين عليهم، عند فتح باب الترشيح لولوج الوظائف العامة، قبول قرارات المعادلة العلمية للشهادات الأجنبية الصادرة عن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر أو السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، دون الحاجة إلى إثبات إدراج الشهادة، موضوع المعادلة العلمية، ضمن لائحة من لوائح الشهادات المطلوبة للتوظيف بموجب قرارات للسلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية.

لذا، فالمرجو منكم إصدار تعليماتكم إلى المصالح المعنية التابعة لكم قصد العمل على التقيد بتطبيق مقتضيات هذا المنشور.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

نور الدين بن عبد الحميد
المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارات
عبد المصطفى شروخ